

دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي
- دراسة حالة الجزائر -

*The role of Islamic instruments in financing the budget deficit
-Case study of Algeria-*

ط.د/ حرواش زينب إيمان¹ ، أ.د/ شليحي الطاهر²

¹ جامعة زيان عاشور - الجلفة، (الجزائر)، z.harouache@univ-djelfa.dz

² جامعة زيان عاشور - الجلفة، (الجزائر)، t.chelihi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/25 تاريخ قبول النشر: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي من خلال التعرف على كيفية استقطاب وتعبئة الموارد اللازمة والكافية لتمويل العجز الموازي، كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لأسباب العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وإيضاح التحديات التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل العجز الموازي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية أداة تمويلية فعالة في سد العجز الموازي، كما أنها تحظى بالقبول في المجتمعات الإسلامية الراضية لفكرة الأساليب الربوية. الكلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية، العجز الموازي، أدوات التمويل، الأساليب الربوية. تصنيف JEL: H62، G00.

Abstract:

This research aims to demonstrate the role of Islamic instruments in financing the budget deficit by identifying how to attract and mobilize the resources necessary and sufficient to finance the budget deficit. We also considered in this study to provide an analysis of the budget deficit causes in Algeria during the period 1990-2019 and clarify the challenge facing the issuance of Islamic instruments to finance the budget deficit in Algeria.

The study found that Islamic instruments are an effective financing tool in filling the budgetary deficit and are accepted in Muslim societies that rejected the idea of usury.

Keywords: Islamic instruments, The budget deficit, Financing tools, Usury.

Jel Classification Codes: G00, H62.

*المؤلف المرسل: حرواش زينب إيمان

1. مقدمة:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلا عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة للدول على النهوض بمستويات إقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة واقترح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها، وفي ظل الاهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي استوجب البحث عن أدوات استثمارية تتفق مع الضوابط الشرعية تحل محل الأدوات التقليدية وتكون بمثابة وسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وهنا توجهت الأنظار إلى الصكوك الإسلامية كإحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تكون بديلا لأدوات الدين العام، وتستفيد منها حكومات الدول لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز في ميزانياتها، وفي هذا الإطار نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في سد العجز الموازي؟

وماهي التحديات التي تواجه صناعتها في الجزائر؟

1-2 فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث يقوم بحثنا على الفرضية التالية:

الصكوك الإسلامية أداة تمويلية ذات أثر إيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن لها دور فعال في تمويل العجز الموازي الأمر الذي يجعلها تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن هناك تحديات تواجه إصدارها في الجزائر.

1-3 أهداف البحث: يهدف البحث إلى معالجة العناصر التالية:

- الإحاطة بالجانب المفاهيمي للصكوك الإسلامية والعجز الموازي؛
- التطرق لدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي؛
- التعرف علي العوائق التي تمنع صناعة ونشر الصكوك الإسلامية في الجزائر.

1-4 منهجية البحث: اعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى دور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني، والوقوف على التحديات التي تواجه صناعتها واقتراح بعض الحلول لإصدارها.

1-5 الدراسات السابقة:

1-5-1 عبد الله عيجولي؛ الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية بتاريخ 2019/12/17، وتم في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟، وكان الغرض من هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها التعرف على البدائل التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة والمتمثلة في الصكوك الإسلامية بالإضافة إلى التطرق إلى الآلية التي يمكن من خلالها توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة وتسليط الضوء على التجربة السودانية في عملية توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة وقد تختلف من عوامل سياسية واجتماعية إلى عوامل اقتصادية إلا أن الأسباب الرئيسية عادة ترجع إلى العوامل الاقتصادية، فمؤ الإنفاق العام بمعدلات تفوق معدلات الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز في الموازنة العامة كما أن الصكوك الإسلامية هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصص شائعة في ملكية الأعيان أو منافع أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة والتي كانت من أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة، وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية التنموية وفي نفس الوقت أداة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1-5-2 أ. باهي نوال؛ أ. أيمن فريد، الصكوك المالية الإسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة، دراسة منشورة في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية بتاريخ سبتمبر 2018، حيث تم في هذه الدراسة معالجة الإشكالية

التمثلة في: كيف يمكن للصكوك المالية الإسلامية أن تكون البديل المناسب لتمويل عجز الموازنة العامة للجزائر في ظل الإنهيار الحالي لأسعار النفط؟. والهدف من هذه الدراسة الوقوف على الآثار السلبية الناجمة عن مختلف الأدوات التقليدية والمتعلقة بتمويل عجز الموازنة والكشف عن أهمية الصكوك المالية الإسلامية في التمويل والتي تتجاوز الآثار السلبية في الأدوات التقليدية ولفت انتباه الدولة إلى ضرورة الاعتماد على الصكوك المالية الإسلامية خاصة مع ازدياد أهميتها مؤخرا في شح الموارد المالية، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن تمويل العجز عن طريق إصدار أدوات الدين العام يؤدي إلى إنخفاض السيولة المالية لدى القطاع الخاص والتأثير سلبا على الإستثمار، في حين أثبتت الصكوك المالية الإسلامية جداتها في تخفيف أعباء الموازنة العامة نظرا لما حققته من مزايا لجميع المتعاملين في حقلها وما تحظى به من قبول في المجتمعات الإسلامية.

1-5-3 غالمي زهيرة؛ تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية- أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف سنة 2016/2017، ولقد تم معالجة هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف تساهم البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة في تمويل الموازنة العامة للدولة، والتي تختلف أسسها ومنطقاتها عن النظم الاقتصادية الوضعية وذلك في ظل الظروف والمستجدات العالمية؟.

وكان الغرض من هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها: الكشف عن دور السياسة المالية الإسلامية في الحد من عجز الموازنة العامة من خلال البحث عن الصيغ المقبولة إسلاميا في التمويل، لعلاج مشكلة العجز الموازني حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية وخصوصا مع استمرار احتياج الدول الإسلامية إلى الأموال من أجل بناء وتوسيع المرافق العامة وسد الاحتياجات الطارئة وتحتاج هذه إلى تحريك موارد تحويلية جديدة محليا ودوليا، ومن بين أبرز النتائج المتوصل إليها أن عجز الموازنة العامة في البيئة الإسلامية يكون ذا طبيعة مؤقتة، وغير متراكمة، نتيجة للقيود الكثيرة التي تفرضها الشريعة على الاقتراض وأن احتمالات تحقق عجز الموازنة العامة تنخفض بصورة معنوية في البيئة الإسلامية لتوفر القواعد والمبادئ التي ترشد سلوك الإدارة العامة، ووجود البدائل التمويلية الإسلامية المبنية على المشاركة وعلى القروض الحسنة يمكن أن تكون

أكثر فاعلية في حال مشكلة الموازنة العامة، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الانكماشية التي تقترحها المؤسسات الدولية للدول المدينة، والتي أوضحت تجربتها خلال العقود الثلاث الأخيرة أنها غير فعالة في حل تلك المشكلة.

2. ضبط المفاهيم المتعلقة بالصكوك الإسلامية والعجز الموازي

1-2 تعريف الصكوك الإسلامية:

الصكوك لغة: الصكوك جمع الصك، وهو الكتاب الذي يُكتب للعهد في المعاملات، وهو معرب أصله بالفارسية جك، ويجمع أيضاً على أصك وصكاك (محمد بن ابي بكر، 1979، صفحة 341)، وأصل الصك في اللغة العربية هو الدفع والرد، فيقال صكّه صكاً أي دفعه وضربه بقوة لقوله تعالى: [فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَّةٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا] [٢٩: الذاريات]، أي ضربت بيدها على وجهها (الجورة، 2009، صفحة 24).

الصكوك في الاصطلاح الفقهي: لقد سبق الفقه الإسلامي الفقه التقليدي في بيان حقيقة الصكوك الإسلامية، وقد ورد عن الإمام النووي ما نصه الصكّك جمع صك، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع على صكوك، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه، بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه. وفي جواز البيع قبل القبض قضية خلافية، ويفهم من كلام النووي أن الصكوك تطلق على نوعين من الوثائق، الأول: الوثائق التي تثبت الدين، وتستخدم لضبط الدين، ولا علاقة بين صك الدين في كلام النووي وصك التوريق، فالنوي يقصد صك إثبات الدين لا بيعه، لأن هذا مما هو محرم شرعاً لمكان الربا الصريح فيه، والثاني: تلك الوثائق التي تثبت حقاً في طعام أو سلع أو غيره، وهو الأشبه بالصكوك خصوصاً عند إيراده خلاف الفقهاء في جواز بيعه وهو التداول (امال، 2017، صفحة 64).

مثال آخر للصكوك بهذا المفهوم ما ورد عن الزبير بن العوام، أنه كان يستخدم هذه الصكوك في تجارته الخارجية، فقد كان لا يقبل الودائع، وكان يطلب من المودع أن يجعلها قرضاً عنده، ويكتب له بذلك صكاً، فكان حامل الصك يعود إليه بعد فترة ليأخذ نقوده، أو يسلم الصك عامل الزبير في المدينة التي يسافر إليها ويأخذ نقوده.

الصكوك في الاصطلاح الاقتصادي: تُعرف هيئة الأوراق المالية الماليزية الصكوك الإسلامية أنها: "وثيقة أو شهادة تمثل قيمة أصل" (البقمي، 2013، صفحة 7).

أما مجمع الفقه الإسلامي فيعرف الصكوك الإسلامية على أنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه" كذلك عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك على أنها: "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع، أو حقوق، أو خليط من الأعيان والمنافع والديون قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه".

2-1-2 خصائص الصكوك الإسلامية:

يمكن إيجاز أهم خصائص الصكوك الإسلامية في النقاط التالية:

- الصكوك الإسلامية عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها، ويعطي الصك لحامله حصة في الربح (بدران، 2014، صفحة 109)؛

- الصكوك الإسلامية تصدر على أساس عقد شرعي، وتمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أو يتعين إيجادها، أو منافع، وهي لا تمثل ديناً على مصدرها؛

- قد تكون الصكوك الإسلامية صادرة عن هيئات حكومية سواء كانت محلية أو دولية أو إقليمية، كما قد تصدر من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، كذلك من طرف الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية؛

- يُشارك مالكو الصكوك الإسلامية في الأرباح المترتبة حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك (سامي، 2015، صفحة 111).

- ينطبق على الصكوك الإسلامية بصفة أساسية صيغة فقه المشاركة في الربح والخسارة؛
- الصكوك الإسلامية قابلة للتسييل والتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول، والمنافع والخدمات التي تمثلها؛

تتمثل الأطراف الرئيسية لعقد الصكوك الإسلامية في: شركة المنشئ (أو البادئ) وهي الجهة المالكة للأصول المراد تصكيكها، أما الطرف الثاني الرئيسي في العقد يتمثل في حاملي

الصكوك، وهم المستثمرون الذين يشترون الصكوك المطروحة للاكتتاب العام في الأصول المصككة.

2-1-3 أنواع الصكوك الإسلامية:

تتعدد أنواع الصكوك وفقا للغرض الذي استحدثت من أجله، ويمكن استعراض هذه الأنواع على النحو التالي:

- صكوك الإجارة: هي صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة (الطيب، 2014، صفحة 4)، أو منافع أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية، وهذه الصكوك أكثر الأنواع شعبية نظرا لِبساطتها، وتعتبر صكوك الإجارة أقل خطورة عند مقارنتها ببقية أدوات الملكية الأخرى، كالأسهم مثلا، ذلك أنه يمكن التنبؤ بعوائد الورقة المالية محل الإجارة، لذلك تتعد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة، ويمكن أن تكون في مجال صناعة الطائرات، العقارات السكنية وغيرها، وهي من أمثل الصكوك المستخدمة في تمويل مشاريع البنية التحتية (موسى، 2011).

- صكوك السلم: تمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوّق على الزبائن، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، وهذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل البائع أو المشتري، بل يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (سامر مظهر، 2015، صفحة 440).

- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك (كمال، 2010، صفحة 185).

- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة وتصبح سلعة المرابحة مملوكة بالكامل لحامل الصك.

- صكوك المشاركة: هي أكثر هياكل الصكوك شعبية بعد صكوك الإجارة وتستخدم للحصول على الأموال لإنشاء مشروع جديد، مشروع قائم، أو تمويل نشاط في قطاع الأعمال على أساس الشراكة المتساوية، وتُدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

- صكوك المضاربة: هي أداة استثمارية تقوم على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليهم

بنسبة ملكية كل منهم فيه، والهدف من هذه هو تعزيز المشاركة العامة في المشاريع الاستثمارية الضخمة.

- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة الاسمية تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة هذه الصكوك حصة في المحصول وفقاً لما حدده العقد.

- صكوك المساقاة: تصدر على أساس عقد المساقاة تُستخدم حصيلتها لتمويل رعاية أشجار قابلة للإثمار وتعهدها بالسقي، والتهديب، والتسميد، ومعالجة الآفات حتى الإثمار، ويصبح لحامل الصك الحق في حصة من الثمر وفقاً لما حدده العقد.

- صكوك المغارسة: تُصدر على أساس عقد المغارسة، وتستخدم حصيلتها لتمويل غرس الأرض بالأشجار، وهنا يكون لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس؛

- صكوك الوكالة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات، أو أنشطة تُدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

2-1-4 ضوابط إصدار الصكوك الإسلامية:

إن عملية إصدار الصكوك الإسلامية تحكمها مجموعة من الضوابط الشرعية والفنية، أهمها: (شحاتة، 25-29/12/2010، الصفحات 38-39)

- أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أُصدِرَت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته، ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل موجودات المشروعات العينية والمعنوية وديونها؛

- يجب أن يكون إصدار الصكوك الإسلامية على أساس صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، ما ينتج عنه تحمل الصكوك كافة الآثار المترتبة عن الصيغة الاستثمارية التي صدرت على أساسها الصكوك وذلك بعد قفل الاكتتاب وبداية العمل في المشروع؛

- يتولى إدارة الصكوك الجهة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد، وفقاً لفقهِ المشاركة، وأحياناً قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الجهة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على أن تقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح، ويكون ذلك مستقلاً عن عقد المشاركة، وقد أجاز الفقهاء ذلك؛

- يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الجهة المصدرة للصكوك، ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك؛
- يتم قياس العوائد (الأرباح) الفترية (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقاً لمبدأ التنضيق الفعلي أو التنضيق الحكمي في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك؛
- صيانة أمن وأمان وسيادة الدولة التي تنشأ فيها المشروعات التي تمويل بالصكوك وحقوق الأجيال القادمة وفقاً للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار"؛
- يتم استهلاك إما مرة واحدة في نهاية أجل المشروع أو العملية على فترات دورية، وهذا ما يطلق عليه إطفاء الصك، ويجب الإشارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب.

2-2 ماهية العجز الموازني:

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم، فهي من المشكلات المالية التي المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات: الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات.

2-2-1 تعريف العجز الموازني:

هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة (قدي، 2004، صفحة 201).

2-2-2 أسباب عجز الموازنة العامة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل أبرزها يرجع لسببين رئيسيين أحدهما انخفاض الإيرادات العامة والآخر إلى تزايد النفقات.

- انخفاض الإيرادات العامة: من أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ما يلي:

- ضعف الجهد الضريبي: يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.

- جمود النظام الضريبي: الكثير من الأنظمة في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وتحصيلها، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، مما يضعف حصيلتها.
 - ظاهرة المتأخرات المالية: ويقصد به التأخير في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانوناً ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضريبة وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها.
 - تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء الاعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس سلبياً على الموارد المالية لهذه الدول إما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر إنتاج هذه الموارد أو بشكل غير مباشر حينما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج وتصدير هذه الموارد.
- **زيادة النفقات العامة:** هناك العديد من العوامل الأساسية التي تؤثر على زيادة النفقات العامة و فيما يلي أبرزها:
- الزيادة الطبيعية في عدد السكان وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع، الانفاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.
 - زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف الأسلحة.
 - تزايد أعباء خدمة الدين الخارجي والداخلي المستخدم لتمويل عجز الموازني.
 - الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغيرها (باهي، 2018، الصفحات 141-142).

2-2-3 أساليب معالجة عجز الموازنة العامة:

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة، وكيفية مواجهتها، بإيجاد الطرق المثلى لتمويله والتعامل معه، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب

التوجهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة، فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة، ومنها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها وخاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

- برامج الإصلاح والتنمية الذاتية:

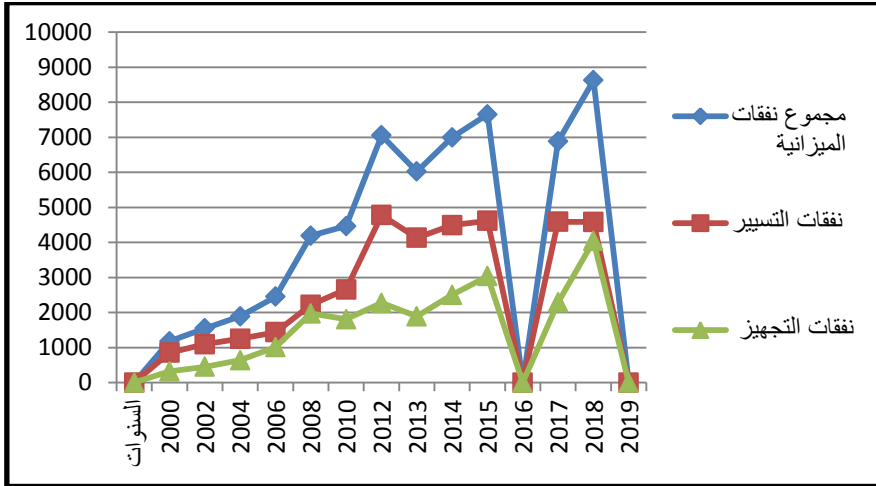
تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائصها، تهدف هذه البرامج إلى علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي بواسطة مجموعة من الآليات من بينها ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وقد تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

- التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة:

إن عدم كفاية المدخرات الوطنية وقلة مصادر التمويل المحلية، يوجه الدولة إلى الاقتراض الخارجي سواء من الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية، وهذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل منح أو القروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري، والدول التي اعتمدت على هذا النوع من الطرق نجم عنها كثير من الآثار السلبية كتصاعد حجم الدين الخارجي وتساعد أعباء خدمته، بالإضافة إلى الكلفة السياسية والمتمثلة في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تشترطها الدول والمؤسسات المقدمة للقرض على الدول المقترضة (غانمي، 2017/2016، الصفحات 96-97).

2-2-4 تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

الشكل رقم (1): تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

اعتمدت الحكومة في تمويل عجز الخزينة بشكل عام منذ سنة 2000 إلى 2016 على التمويل البنكي، والتمويل غير البنكي، وصندوق ضبط الإيرادات والمديونية الخارجية بشكل أقل.

وسجلت سنة 2001 ارتفاع في حجم الإيرادات العامة على النفقات العامة بمقدار حوالي 68 مليار دج، ومنذ سنة 2003 ارتفع العجز الموازي إلى حوالي 164.6 مليار دج، بدون حسابات التخصيص الخاصة بالخزينة التي كانت تحتوي على فوائض معتبرة قدرت بحوالي 186.9 مليار دج وفي هذه السنة كان عجز الخزينة حوالي 10.2 مليار دج وتم تغطيته بالتمويل البنكي، وفي سنة 2004 ارتفع عجز الخزينة بشكل كبير ووصل إلى حوالي 187.3 مليار دج مع العلم أن العجز الموازي بلغ حوالي 285.3 مليار دج بدون رصيد حسابات التخصيص للخزينة التي وصلت إلى حوالي 109.8 مليار دج وقد تم تغطية عجز الخزينة من خلال التمويل غير البنكي وكذا صندوق ضبط الإيرادات وهكذا تواصل ارتفاع العجز الموازي من سنة إلى أخرى ووصل سنة 2012 إلى حوالي 3254 مليار دج، وتم تمويل العجز بالتمويل البنكي وغير البنكي وكذا صندوق ضبط الإيرادات وانخفض العجز الموازي سنة 2013 إلى حوالي 2128 مليار دج ليرتفع من جديد سنة 2014 إلى حوالي 3068 مليار دج نظرا للارتفاع الكبير المسجل في النفقات

العامّة التي انتقلت من 6024 مليار دج سنة 2013 إلى حوالي 6995 مليار دج سنة 2014، وواصلت النفقات العامّة ارتفاعها مسجلة رقم قياسي خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت حوالي 7656 مليار دج وبذلك أصبح العجز الموازي المسجل حوالي 3103 مليار دج ونظرا لسياسة التقشف والإجراءات الجبائية المتخذة سنة 2016، انخفض العجز الموازي إلى حوالي 2285 مليار دج، إذ انخفضت النفقات العامّة بحوالي 4.6% مقارنة بسنة 2015، وارتفعت الإيرادات العامّة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2015، مع العلم أنه في هذه السنة تم استخدام القرض الوطني للنمو الإقتصادي في تمويل عجز الخزينة، وفي سنة 2017 وصل العجز الموازي إلى حوالي 1234 مليار دج ليبلغ 1412 مليار دج سنة 2018، لينتقل العجز إلى حوالي 2049 سنة 2019 (شليحي، 2019، صفحة 654).

3 - دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامّة

فيما يلي نبين دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز في الموازنة العامّة للدولة، و يمكن تصنيف الأدوات المالية المشروعة إلى صنفين عريضين هما:

3-1 الأدوات المالية القائمة على الملكية:

تقوم فكرة الأدوات المالية المنبثقة من مبدأ الملكية، على تداول وثائق أو مستندات التملك، فهذه الأخيرة تمثل ملكية لأعيان محددة ومعروفة وتخضع هذه الأعيان لعوامل السوق في تحديد أسعارها لذلك يمكن بيع هذه المستندات بأسعار السوق سواء قلت أم زادت عن ثمن شرائها، أو إصدارها للمرة الأولى أما العائد الذي ينشأ عن هذه المستندات يسمى بالعائد الرأسمالي ينشأ عن التغيرات السوقية في أسعار الأعيان نفسها، وأما درجة المخاطرة فتتفاوت على حسب نوع الأعيان نفسها، والأحوال الاقتصادية والسياسية والأمنية السائدة في البلد طيلة مدة التمويل بالتملك.

ومن أهم الأدوات القائمة على التملك: صكوك الإجارة، وأسهم المشاركة وأسهم المضاربة وحصص الإنتاج.

3-1-1 أسلوب التمويل بسندات المضاربة (المقارضة): يمكن أن تستخدم الدولة لتغطية جزء من عجز موازاتها العامّة سندات المضاربة بدلا من سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام، انطلاقا من طبيعة سندات المقارضة وشروط عملها يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من

طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه السندات وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين، أو لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة سندات المقارضة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، وهو جائز في المذهب الحنفي والحنبلي والمالكي وهذا قبل بدأ المضارب عمله، وحتى يمكن لسندات المقارضة وغيرها من السندات أن تكون ذات فعالية وتحقق أثرها في سحب قدر من مدخرات الأفراد، لا بد وأن تكون هذه الشهادات بفئات تتيح لصغار المدخرين أن يكتتبوا فيها، كما يجب أن تكون ذات سيولة عالية.

3-1-2 أسلوب التمويل بأسهم المشاركة: تستطيع الدولة إذا أرادت توفير رؤوس الأموال لتنفيذ المشروعات الكبيرة والمشروعات المتعلقة بالخدمات العامة، أو الصناعات الثقيلة أن تلجأ للحصول على رأس المال اللازم لتمويل هذه المشروعات، عن طريق إصدار أسهم تملك بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم هذه الشركات للبيع بهدف تمويل مشروع جديد، ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة، وتكمن هذه الصيغة التمويلية من إشراك القطاع الخاص في ملكية مشروعات قائمة، وتمكينهم من إدارتها ومراقبة عمليات تسييرها، مع احتفاظ الدولة بنسبة معينة من رأسمالها تمكنها من اتخاذ بعض القرارات الإدارية الهامة، كما يمكن أن تقوم بإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو إنشاء مشروعات خدمية، أيضا يمكن اللجوء الى صيغ المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى إعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام التي تعاني من مشاكل بدلا من بيعها بأثمان منخفضة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص فيها وبالتالي يصبح حملة الأسهم ملاكا لهذه المؤسسات، ولهم الحق في إدارتها وتسييرها في إطار الشروط المتفق عليها في العقد مما يكون له وعلى الأرجح فعالية أكبر في تسيير هذه المؤسسات.

كما أن نظام التمويل بالمشاركة يمكن أن يكون بديلا للاقتراض الخارجي بحيث يمكن أن يتم من خلال:

- تجميع مدخرات الأفراد في مؤسسات استثمارية تقوم بدورها بالبحث عن مجالات للاستثمار ويكون أصحاب هذه المدخرات شركاء بالغرم والغنم؛

- مؤسسات التمويل الإسلامية التي تشارك المستثمرين مشاريعهم من خلال تقديم الأموال لهم، ويتم الاتفاق على شكل المشاركة بين المستثمر والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة المستثمر المحلي مع مؤسسات التمويل الأجنبية.

3-1-3 التمويل عن طريق الإجارة: تعرف صكوك الإجارة بأنها سندات تصدر من الحكومة أو أحد أجهزتها، تمثل مستندات ملكية مرتبطة بأدوات وآلات ومعدات وأصول ثابتة وتجهيزات أو عقارات للحائزين عليها، فيمكن للحكومة إصدارها بدلا من استملاك العقارات والآلات وتجهيزات، ويمكن للدولة استئجارها وإصدار سندات ملكية أعيان مؤجرة قابلة للتداول لمالكيها.

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في صكوك ملكية الموجودات وملكية المنافع وملكية الخدمات، وما يهمننا هنا هو أسلوب اجارة الموجودات (الأعيان) والتي يمكن استخدامها في التمويل الحكومي بأسلوبين هما:

- الأسلوب الأول: هو أن الحكومة بدلا من أن تقترض بفائدة لإنشاء مبنى فإنها تصدر سندات إجارة تجمع بموجبه الأموال اللازمة من ذوي الفائض وتنشأ المبنى ويكون مملوكا لحملة السندات ثم تتعهد في نشر الإصدار بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين يمثل عائدا على السندات.

- الأسلوب الثاني: يتمثل في نظام التأجير التمويلي أو المنتهي بالتمليك والذي بموجبه تتفق مع ممول لإنشاء المبنى واستجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة.

يمكن أن يكون مصدر التمويل المواطنين وغيرهم من الأجانب كما يمكن للبنوك وشركات التأمين أن تستثمر جزءا من مواردها في شراء هذه السندات، والتي تحقق فيها ضوابط التمويل السليم من تقليل المخاطر والحصول على عائد محدد ثم إمكانية بيع السندات في أي وقت.

3-2 الادوات القائمة على أسلوب المدائيات (مديونية الدولة للممول)

3-2-1 التمويل بالشراء بالأجل (تسهيلات الموردين): (داودي، 2014، صفحة 06)

إن الشراء بالأجل صورة من صور البيع تقدم فيها السلعة أو الخدمة ويؤجل فيها الثمن وهو جائز شرعا ويجوز زيادة الثمن في البيع بالأجل عن الثمن في البيع النقدي لدى جمهور الفقهاء ويتم توثيق الحقوق والالتزامات في الشراء بالأجل بموجب عقد أو اتفاقية

تسهيلات للموردين فهي نوع من الديون المأمور بكتابتها وبالتالي فالعقد يمثل الأدوات المالية لهذا الأسلوب، إن هذا الأسلوب مناسب للتمويل الحكومي لعدة أسباب منها:

- أن الموازنة الجارية يظهر بها فائض في العادة وبالإضافة الموازنة الجارية إلى الموازنة الاستثمارية يظهر العجز الكلي الأمر الذي يؤكد أن الإنفاق على الموازنة الاستثمارية هو سبب العجز المالي الحكومي؛

- أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لسداد أثمان عناصر الموازنة الاستثمارية وبما أن القروض في الواقع تتطوي على فائدة ربوية محرمة فإن عملية الشراء بأجل تحقق الغرض بدون الوقوع في المحذور الشرعي.

- أن الحكومة تعتبر أكبر عميل في السوق وإذا كان نظام السوق المعاصر يقوم في أغلبه على البيع بالأجل أو النقسيط فإن الموردين سوف يرحبون بالتعامل مع الحكومة على هذا الأساس.

2-2-3-2-3 **سندات المرابحة:** يمكن أن تستخدم المرابحة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

3-2-3-3 **التمويل بالسلم:** يقوم هذا الأسلوب من التمويل على نوع من البيوع التي أقرتها الشريعة الإسلامية، والسلم هو نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويعجل فيه بثمنها بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار نقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فهو التمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل، وتستخدم البنوك الإسلامية هذه الصيغة عادة لتمويل القطاع الزراعي (منذر، 1997، صفحة 30).

والسلم كأى عملية مالية فيها مداينة لا بد فيها من الكتابة والتوثيق في صورة عقد في الأصل ويمكن في حالة استخدام السلم كأسلوب للتمويل الحكومي خاصة للمنتجات الحكومية، أن تصدر سندات سلم بقيمة إسمية صغيرة، وتذكر في نشرة الإصدار التي هي بمثابة تعاقد على أنها سوف تقدم بموجب هذه السندات في المستقبل في أجل محدد خدماتها مقابل السندات، مثل أن تصدر لرسوم المدارس والجامعات وتحدد المواصفات والأجل طبقاً للأحكام الشرعية (منذر، 1997، صفحة 31).

ومجالات استخدام التمويل هنا متعددة منها:

- تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة العجز الموسمي أو العجز الصافي بدلا من التمويل بالتضخم.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز في الموازنة العامة للدولة بإظهاره كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية.
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات ووحدات الحكم المحلي بدلا من تمويله من الموازنة العامة في صورة إعانات خدمات سيادية.
- تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات.

أما مصدر التمويل الحكومي في السلم فهم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها للحكومة مقدما.

3-2-4 التمويل بالاستصناع: الاستصناع أحد صور بيع السلم لدى جمهور الفقهاء ويسمى لديهم السلم في الصناعات، والصورة العامة للاستصناع أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين، ولا يقف نطاق الاستصناع عند مادة معينة أو صورة محددة، بل كلما يصنع ويحتاج إليه طالما كان هناك وضوح وتحديد يمنع المخاصمة والتنازع.

ويصلح التمويل بالاستصناع بصورة رئيسية للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الإسلامية وغيرها من مؤسسات التمويل، ويمكن تصور إمكانية استخدامه كأسلوب تمويل حكومي يتمثل في أنه إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، فإنه يمكن بدلا من اقتراض الثمن بفائدة بموجب سندات أو أي أداة قرض أخرى، أن تتفق مع مقاول أو مصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها كما يمكن أن يوسط هذه العملية بنكا يتم عقد الاستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقييط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع موازي، ويكون عقد الاستصناع هو الأداة المالية وحيث أنه وثيقة في يد الصانع أو البنك بدين في ذمة الحكومة إذ ينطبق عليه من هذا الوجه ما ينطبق على دين البيع بالأجل السابق ذكره ولا ينطبق عليه دين السلم المتمثل في سلعة أو خدمة (منذر، 1997، صفحة 33).

3-3 الأدوات المالية القائمة على أسلوب التبرعات:

3-3-1 التبرعات المباشرة: وتتمثل في التبرعات النقدية التي يقدمها بعض الأفراد أو الجهات إلى الحكومة مباشرة لغرض معين، وهذا الأسلوب في التمويل جائز شرعا فهو الأسلوب الذي قامت عليه مالية الدولة الإسلامية بكاملها في بداية الدعوة وقبل أن تفرض الزكاة أو غيرها من الموارد العامة.

3-3-2 صكوك الوقف: هو أسلوب إسلامي معروف ساهم على مر التاريخ الإسلامي في تمويل العديد من المرافق العامة ويمكن استخدام الوقف في التمويل الحكومي طبقا للإجراءات التالية:

- أن تحدد الدولة بعض المشروعات العامة الخدمية كإنشاء طريق أو مجموعة من المستشفيات وتحدد تكاليف هذا المشروع بناء على دراسة معينة.
- أن تطبع صكوك وقف بمبالغ صغيرة لكل صك ويكون مبلغ مجموع هذه الصكوك مساو للمبلغ الكلي المطلوب لإنشاء المشروعات.
- أن تطرح هذه الصكوك على جمهور المسلمين للاكتتاب فيها بحسب قدرة كل شخص.
- بعد تجميع المال اللازم تبدأ عملية إنشاء المشروع الذي يتمثل الوقف ويمكن أن يتبقى مبلغ منه يستثمر للإنفاق من عائدته على عمليات الإحلال والتجديد والمصروفات الجارية.

4- دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي في الجزائر

تعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب على هذه التقنية من التمويل، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل والتقليل من العجز في الموازنة الذي يزداد بحدة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي تطل برأسها منذ 2015، رغم المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات، حيث تمنح حلولا متميزة لجمع الادخار واستخدام هذه المدخرات في برامج التنمية، وتوفر الصكوك الإسلامية قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الناس السائدة في المجتمع، فضلا عن الحصول على عائد مجزي بعيدا عن معدلات الفائدة التقليدية، ويمكن للصكوك الإسلامية أن تحشد مليارات الدولارات النائمة التي يقدرها المختصون بنحو 40 مليار دولار في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية والتي تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الإقراض الدولية الأمر الذي يساهم في تعزيز الناتج الداخلي الخام خاصة هذه الفترة الصعبة.

4-1 واقع إصدار الصكوك الإسلامية ضمن المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر:

أعلنت الجزائر توجهها نحو الصيرفة الإسلامية سنة 2020 بإطلاق منتجات غير ربوية لأول مرة من طرف بنوك مملوكة للدولة، في إطار خطط الحكومة لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، وقد أطلق البنك الوطني الجزائري، ثمانية منتجات للصيرفة الإسلامية وهي (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، وودائع الاستثمار)، وتهدف صيغ التمويل الإسلامي إلى المساهمة في تعبئة الادخار وضخ النقد المتداول خارج البنوك ليصبح داخل السوق الرسمية.

واقترنت الصيرفة الإسلامية سابقا في البنوك المعتمدة على الأجنبية منها الخليجية بالدرجة الأولى على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام الإماراتي، وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية فيهم في تمويلات لشراء عقارات وسيارات ومواد استهلاكية، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة (ملاك، 2021، الصفحات 175-176).

4-2 التحديات التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية للبلد، إن غياب الاعتراف القانوني بالصريح بالصناعة المالية الإسلامية ككل وبالصكوك الإسلامية بشكل خاص لم يشكل عائقا يمنع وجودها والتعامل بها بقدر ما هو عامل كابح يحول دون تمكينها من ترجمة مبادئها وقواعدها الشرعية بشكل صحيح وكامل ومنسجم في الممارسة الميدانية للعمل المصرفي والمالي، وفيما يلي أهم التشريعات القانونية المنظمة للنشاط المصرفي والمالي غير المنسجمة كليا مع التوصيف الشرعي لعملية إصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية:

4-1-1 على مستوى قانون النقد والقرض: بالرجوع الى القانون رقم 10/90 لسنة

1990 والأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض نلاحظ غياب تام لعقود التمويل الإسلامية والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.

4-1-2 على مستوى القانون التجاري: القيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم

إصدارها إما أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونا عليها.

4-1-3 على مستوى توريق القروض الرهينة العقارية: بالرجوع إلى القانون رقم 05/06 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2006 والمتضمن توريق القروض الرهينة، فإنها لا تتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك، ويلاحظ أن هذا القانون يعرف عملية التوريق بتحويل القروض الرهينة إلى أوراق مالية، أي أنه حصر عملية التوريق في الديون العقارية، وهذا لا يتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك والتي تعني تحويل الأصول والموجودات إلى أجزاء يمثل كل منها صكا قابلا للتداول لأغراض الاستثمار في سوق المال وفقا للضوابط والمعايير الشرعية.

4-1-4 على مستوى بورصة القيم المنقولة في الجزائر: بالرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2010، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني مدني أو تجاري يحكم فكرة الملكية المقيدة وعدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص SPV التي تقوم عليها هذه الأدوات (سليمان، 2013، الصفحات 28-29-30).

4-2 الحلول المقترحة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية بهدف تمويل العجز الموازي - ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية إضافة إلى تنظيم وتخصيص محاكم قضائية لحماية حقوق حملة الصكوك الإسلامية وبما يتفق وأحكام الشريعة؛

- إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية؛
- إضافة فقرة إلى الفصل المتعلق بمراقبة البنوك وتكون خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية المتعاملة بالصكوك الإسلامية بوضع نظام متكامل للرقابة الشرعية يبدأ بتعيين هيئة رقابة شرعية من ذوي الكفاءة والاختصاص من قبل الجمعية العامة للمساهمين تعنى بمراقبة احترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية عند إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية.

- توسيع مهام اللجنة المصرفية للتحقق من توفر البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالصكوك الإسلامية على نظام متكامل للرقابة الشرعية يكفل التزامها الفعلي بالضوابط الشرعية العامة والخاصة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

- اعتبار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI إطارا مرجعيا لتقييم مدى التزام المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية بضوابطها الشرعية؛

- على مستوى القانون التجاري: إضافة فقرة للفصل المتعلق بالقيم المنقولة التي تصدرها شركات المساهمة تؤسس للصكوك الإسلامية باعتبارها تمثل:

* حقوق ملكية مشاعة في أعيان أو منافع أو خدمات لصكوك المرابحة والسلم والاستصناع والاجارة؛

* حقوق ملكية مشاعة في موجودات مشروع معين دون أن يكون لحاملها صفة وحقوق والتزامات المساهم، حيث يسمح بإضافة الصكوك الإسلامية كنوع من أنواع القيم المنقولة المتداولة في السوق المالي الجزائري والمذكورة في أحكام القانون التجاري بتداولها في بورصة الجزائر.

- التنظيم المحاسبي: تمكين المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية من تقييد عمليات تداول السلع والمنافع والخدمات للصكوك الإسلامية طبقا للمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI.

- التنظيم المتعلق بالشروط المصرفية (اسعار الخدمات المالية): السماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية مع استبعاد ضمان القيمة الإسمية للصكوك والعائد. -التنظيم الاحترازي (معيار كفاية رأس المال): الأخذ في الاعتبار الطبيعة الاستثمارية للصكوك الإسلامية في ترجيح المخاطر المرتبطة بها، وذلك بالاستئناس بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في هذا الشأن والمتمثل في معيار متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية (سليمان، 2013، صفحة 31).

5- الخاتمة

إن اعتماد الجزائر على الصكوك الإسلامية أفضل وأنجع لها من الاعتماد على القرض السندي أو التمويل غير التقليدي أو الاستدانة الخارجية لتمويل العجز الموازي أو تمويل المشاريع الاقتصادية مع ضرورة المضي نحو تعميم الصيرفة الإسلامية وذلك بعد ما عرفت نجاحا كبيرا بالبلدان الآسيوية والأوروبية.

يمكن أن نذكر أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية باختلاف طبيعة العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسه، وتتميز بخصائص أهمها أنها تصدر وتتداول وفق ضوابط شرعية ولها أهمية كبرى تزايدت في السنوات الأخيرة ولا أدل على ذلك من انتشارها على المستوى العالمي؛

- قد يتحول الاقتراض الخارجي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة إلى عبء إذا استمر العجز وتراكم الدين الخارجي، إذ ستساهم أعباء خدمة الدين في زيادة فجوة العجز واستمراريته بالإضافة إلى ما يتبعه من خضوع الدولة لمطالب الدائنين وشروط المنظمات الدولية كئمن لإعادة جدولة الديون؛

- ساهمت الأزمة الحالية لأسعار النفط في تفاقم مشكلة العجز في موازنة العامة في الجزائر، الأمر الذي أجبر السلطات على ضرورة التفكير بجديّة في مصادر أخرى لتتجاوز النقص الذي يعتري أساليب التمويل التقليدية؛

- إن إصدار الدولة للصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية لدعم الموازنة العامة للدولة يمكن أن يحقق أهداف عدة منها: تمويل لمواجهة مصاريف المشاريع التنموية والبنية التحتية، تنويع وزيادة موارد الدولة، استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي، إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني؛

- هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وتمثل تحدياً كبيراً أمام إصدارها وتداولها وبالتالي الاستفادة منها كأداة تمويل للعجز في الموازنة العامة؛

وبناء على نتائج الدراسة تم الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- لا بد من الاستفادة ومراقبة التجارب الدولية وتأصيل إصدار قانون الصكوك الإسلامية في الجزائر؛

- التحديد الدقيق لطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دين.

- تحديد مصادر القانون المطبق على هذه الصكوك ومنح الاختصاص القضائي للأقطاب المتخصصة مع ضرورة تكوينها في هذا المجال؛

- وضع إطار كامل للتشريعات القانونية للتعامل بالصكوك الإسلامية، وذلك فيما يتعلق بالتنظيم القانوني لسوق التداول بالصكوك من جميع جوانبه مثل قواعد التعامل.

6- قائمة المراجع

- أحمد جابر بدران. (2014). الصطوط كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق. مجلة المسلم المعاصر، 152، صفحة 109.
- أسامة عبد الحليم الجورة. (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد. رسالة ماجستير. لبنان، معهد الدعوة الجامعي.
- الطاهر محفوظي فؤاد، مختاري مصطفى شليحي. (19 12، 2019). العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02)، صفحة 654.
- بن عبد القادر الرازي محمد بن أبي بكر. (1979). مختار الصحاح. لبنان: مكتبة لبنان.
- حسين حسين شحاتة. (25-29/12/2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات. بحث مقدم للدورة العشرون لمجمع الفقه الإسلامي، (الصفحات 38-39). مكة المكرمة السوديّة.
- داودي صبرينة كرودي الطيب. (2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بين الصناعة التقليدية والصناعة الإسلامية (صفحة 4). سطيف: جامعة فرحات عباس 1.
- زهيرة غانمي. (2016/2017). تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية. دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة. الشلف، علوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- سامي يوسف كمال. (2010). الصكوك المالية الإسلامية الأزمة المخرج. القاهرة مصر: دار الفكر الجامعي.
- سلوى بخاري لحلو ملاك. (12 07، 2021). تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06(01)، الصفحات 175-176.
- صبرينة كرودي الطيب داودي. (2014). كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة

- المالية الإسلامية بين الصناعة التقليدية والصناعة الإسلامية (صفحة 06).
سطيف: جامعة فرحات عباس .
- عبد المجيد قدي. (2004). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الوهاب عمري أمال. (2017). الصكوك دراسة فقهية مقارنة . تونس: مطبعة قرطاج الدولية.
- عبيد عدنان جعاز سامي. (2015). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) التجربة الماليزية. مجلة العلوم الاقتصادية، 10(38)، صفحة 111.
- قحف منذر. (1997). تمويل العجز في الميزانية من وجهة نظر إسلامية. البنك الإسلامي للتنمية، صفحة 30.
- قنطقجي سامر مظهر. (2015). صناعة التمويل في المؤسسات والمصارف الإسلامية. سوريا: منشورات دار اب الفداء.
- محمد الأمين خنيوة حنان على موسى. (2011). منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع ومناهج التطوير. مجلة الواحات للدراسات والبحوث (12)، صفحة 365.
- ناصر ربيعة بن زيد سليمان. (2013). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. بحث مقدم الى المؤتمر الدولي لمنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 28-30). سطيف: جامعة فرحات عباس.
- نجلاء بنت محمد البقمي. (2013). مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة. السعودية : إصدارات كرسي سابك للأسواق المالية.
- نوال أيمن فريد باهي. (سبتمبر، 2018). الصكوك الإسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (الرابع)، الصفحات 141-142.